**محضر اجتماع لجنة المراجعة**

**لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية**

**المنعقد بتاريخ 5/4/2017**

انه فى يوم الاربعاء الموافق 5/4/2017 فى تمام الساعة الثانية والنصف مساءاً اجتمعت لجنة المراجعة لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية

وبحضور كل من السادة :

الدكتور / عمرو الشبراويشي رئيس اللجنة

الدكتور / انور نصر عضو اللجنة

الأستاذ / ابراهيم البكرى عضو اللجنة

الأستاذ / البير سامى مقرر اللجنة

وقد حضر الاجتماع د. وفيق البرديسي رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب والأستاذ / سامح جورج المديرالمالى للشركة وذلك لمناقشة جدول الاعمال التالى :

1. اعتماد محضر لجنة المراجعة السابق بتاريخ 23/11/2016
2. متابعة تنفيذ التوصيات السابقة
3. القوائم المالية للشركة فى 31/12/2016

وقد تناولت اللجنة جدول الأعمال على النحو التالى :

**اولاً : التصديق على محضر اجتماع اللجنة بجلستها بتاريخ 23/11/2016**

عرض الدكتور / عمرو الشبراويشي رئيس اللجنة محضر الاجتماع السابق بتاريخ 23/11/2016 وحيث لم توجد ملاحظات عليه من السادة الاعضاء اتخذت اللجنة القرار التالى :-

اعتماد محضر اجتماع لجنة المراجعة بتاريخ 23/11/2016

**ثانياً : متابعة تنفيذ التوصيات السابقة**

احيطت اللجنة علما بموقف تنفيذ التوصيات السابقة

* لم يتم الاخذ بتوصياتنا السابقة والمتكررة في شان تخفيض التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل وبالتالي تحسين ربحية الشركة حيث قامت الشركة خلال الربع الرابع من عام 2016 بزيادة التسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها من البنوك بنحو 19.2 مليون جنية حيث كان رصيد التسهيلات الائتمانية في 30/9/2016 هو 253.1 مليون جنية ارتفع الي 272.3 مليون جنية في 31/12/ 2016 وتتراوح سعر الفائدة علي هذه التسهيلات من 16.25 % الي 17.6% سنويا

وقد نتج عن ذلك اعباء تمويل تحملتها الشركة خلال الربع الرابع من عام 2016 نحو 10.7 مليون جنية وبالتالي فان اعباء التمويل التي تحملتها الشركة خلال عام في 2016 قد بلغت 27.1 مليون جنية وهذا ما حذرنا منه خلال تقريرنا السبق وقد اثر ذلك بالتالي علي ربحية الشركة في 31/12/2016

ولازالت لجنة المراجعة توصي ادارة الشركة بتخفيض التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل وبالتالي تحسين ربحية الشركة

* لم يتم الاخذ بعد بالتوصية الخاصة بهيكل حقوق الملكية والتي اوصينا فيها بزيادة راس المال عن طريق توزيع 2 سهم مجاني لكل سهم عن طريق تحويل الاحتياطي الراسمالي وجانب من الارباح المرحلة الي راس المال وحتي يتناسب راس مال الشركة مع حجم نشاطها و استثمارتها و تجدد لجنة المراجعة توصيتها في هذا الشان
* اوصت لجنة المراجعة بجلستها بتاريخ 25/5/2016 بتقديم تقرير عن اثر انخفاض قيمة الجنية المصري مقابل الدولار الامريكى علي تكلفة الانتاج وبالتالي ربحية الشركة الا ان هذا التقرير لم يقدم بعد وبعد تحرير سعر صرف الجنية مقابل العملات الاجنبية والصادر بتاريخ 3/11/2016 فاننا نعزز توصيتنا السابقة بتقديم تقرير عن اثر ذلك علي تكلفة الانتاج وبالتالي ربحية الشركة

**ثالثا: القوائم المالية للشركة فى 31/12/2016**

استعرضت اللجنة القوائم المالية للشركة فى 31/12/2016 وقد اظهرت تلك القوائم ما يلى

1. حققت الشركة مبيعات بلغت قيمتها 905.3 مليون جنية فى 31/12/2016 بزيادة قدرها 52.5 مليون جنية عن قيمة مبيعات عام 2015 والبالغ قدرها 852.8 مليون جنية و بنسبة زيادة قدرها 6.2 %
2. بلغت نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات 73.3% خلال عام 2016 وبزيادة 2.9% عن نسبتها عام 2015 والبالغة 70.4% و اثرت بالتالي علي ربحية الشركة في 31/12/2016 مقارنة بربحيتها عام 2015
3. بالرغم من زيادة المبيعات عام 2016 بنحو 52.5 مليون جنية عن عام 2015 الا ان صافي الربح انخفض الي نحو 40.5 مليون جنيه في 31/12/2016 مقابل صافي ربح 64.6 مليون جنيه في 31/12/2015 عن مبيعات قدرها 853 مليون جنيه و بنقص 24.1 مليون جنية وبنسبة نقص نحو 37.3% وهي نسبة نقص كبيرة وهذا التراجع الكبير في صافي الربح المحقق لا يرجع الي التشغيل في حد ذاته ولكنها ترجع بصفة اساسية الي :

* ارتفاع في نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات خلال عام 2016 عن عام 2015 بنسبة زيادة 2.9% بما ادي الي انخفاض مجمل الربح عام 2016 عن عام 2015 بنحو 10.7 مليون جنيه
* ارتفاع في نسبة المصروفات البيعية والتسويقيه 0.8% خلال عام 2016 عن عام 2015 مما ادي الي زيادتها بنحو 12 مليون جنيه عن عام 2015
* انخفاض المخصصات بنحو 20.7 مليون جنية خلال عام 2016 عن عام 2015
* نقص في الايرادات الاخرى عام 2016 عن عام 2015 بنحو 2 مليون جنية
* زيادة في مصروفات البحث و التطوير بنحو 10 مليون جنية خلال عام 2016 عن عام 2015
* زيادة في المصروفات التمويلية بنحو 21.6 مليون جنية خلال عام 2016 عن عام 2015
* انخفاض في ضريبة الدخل عام 2016 عن مثيلتها عام 2015 بنحو 13.2 مليون جنيه

1. تنفيذا لسياسة التوسعات التى تنفذها الشركة فقد بلغ ما انفق علي المشروعات تحت التنفيذ خلال عام 2016 نحو 18.4 مليون جنية ويضاف اليه رصيد اول المدة نحو 8.1 مليون جنية يخصم منه المحول الى الاصول الثابتة 9.8 مليون جنية و المحول الي المصروفات 1.4 مليون جنية و بالتالي اصبح رصيد المشروعات تحت التنفيذ في 31/12/2016 نحو 15.3 مليون جنيه
2. بلغ رصيد العملاء و اوراق القبض فى 31/12/2016 نحو 206.2 مليون جنية مقابل 268.7 مليون جنية في 31/12/2015 وبنقص قدره نحو 62.5 مليون جنية وهذا امر جيد تشكر عليه ادارة الشركة والعاملين علي المبيعات و التحصيل حيث يفهم من ذلك ان الشركة حصلت قيمة مبيعاتها عن عام 2016 بالكامل بالاضافة الي تحصيل 62.5 مليون جنيه من مديونيات العملاء خلال السنوات الماضية

بلغ رصيد مديونية العملاء التي لم تسدد والتي تزيد مدتها عن 360 يوم فاكثر قد بلغت نحو 9.5 مليون جنية في 31/12/ 2016 بينما كانت 10.4 مليون جنيه في 30/9/2016 معني ذلك انه تم تحصيل 900 الف جنية من تلك المديونية خلال الربع الاخير من عام 2016 وهذا امر جيد يشكرعليه القائمين علي التحصيل ولجنة المراجعة لازالت توصي بالعمل علي تحصيل باقي المديونيات وتحفيز العاملين القائمين علي التحصيل لتحقيق ذلك

1. نظرا لاعتماد الشركة على استيراد المواد الخام و مستلزمات الانتاج من الخارج فان الشركة تتحوط دائما بالاحتفاظ بقدر مناسب من العملات الاجنبية ضمن ارصدتها النقدية وقد بلغ نحو ما يعادل 316.6 مليون جنية فى 31/12/2016 وقد نتج عن ذلك فروق تقييم عملة موجبة بلغ قدرها نحو 104.9 مليون جنيه نظرا لقيام الحكومة بتحرير سعر الصرف اعتبارا من تاريخ 3/11/2016 و قد اصدرت وزيرة الاستثمار قرار وزاري رقم 16 في 8/2/2017 لمعالجة الاثار المترتبة علي تحرير سعر الصرف واضافة ملحق لمعيار المحاسبة المصرية رقم 13 بعنوان اثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية وبالتالي تم معالجة فروق تقييم العملة الموجبة والبالغة نحو 104.9 مليون جنيه في 31/12/2016 باحتساب ضريبة مؤجلة متعلقة بفروق سعر الصرف وبنسبة 22.5% بما يعادل نحو 23.6 مليون جنيه واضافة الصافي البالغ 81.3 مليون حنيه الي حقوق الملكية تحت بند الارباح المرحلة وبالتالي اصبحت الارباح المرحلة في 31/12/2016 نحو 143.6 مليون جنيه والامر يستلزم تقديم ايضاح لذلك من مراقبة الحسابات يرفق بالقوائم الماليه .

هذا و تكرر لجنة المراجعة توصيتها السابقة للادارة التنفيذية بالعمل على زيادة استخدام الخامات ومستلزمات الانتاج المحلية ما امكن ذلك والعمل على زيادة نسبة التصدير للخارج

1. بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية فى 31/12/2016 نحو 272.3 مليون جنية مقابل 200.4 مليون جنية في 31/12/2015 اي بزيادة قدرها 72 مليون جنية وبنسبة زيادة 36% وهي نسبة كبيرة للغاية وقد بلغت اعباء التمويل التي تحملتها الشركة عن ذلك نحو 27.1 مليون جنيه اثرت بالتالي علي صافي ارباح الشركة في 31/12/2016

ولازالت لجنة المراجعة توصي بالعمل علي تخفيض التسهيلات الائتمانية وبالتالي تخفيض اعباء التمويل وتحسين ربحية الشركة

هذا و قد تأكدت اللجنة من سلامة الاجراءات التى اتبعت فى اعداد القوائم المالية للشركة وانها متماشية مع معاييرالمحاسبة المصرية تشكر لجنة المراجعة الجهد المبذول والنتائج الطيبة التى حققتها الشركة خلال عام 2016 وتوصى اللجنة بعرض القوائم المالية للشركة فى 31/12/2016 على مجلس الادارة للاعتماد

**ملخص توصيات اللجنة :**

1. عرض القوائم المالية للشركة فى 31/12/2016 على مجلس الادارة للاعتماد
2. العمل على تخفيض حجم التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل التى تتحملها الشركة
3. العمل على زيادة استخدام خامات و مستلزمات انتاج محلية ما امكن ذلك
4. العمل على زيادة تصديرمنتجات الشركة للخارج
5. النظر في هيكل حقوق الملكية وتعلية جانب من الاحتياطات والارباح المرحلة علي راس المال في صورة اسهم مجانية توزع علي المساهمين كل بقدر حصته في راس المال كما سبق بيانه في البند ثانيا
6. تقديم تقرير عن اثر تخفيض سعر صرف الجنية المصري مقابل العملات الاجنبية علي تكلفة الانتاج وبالتالي ربحية الشركة وهل سيتم التوقف غن انتاج بعض المنتجات في حالة زيادة تكلفتها عن سعر البيع وماهي خطة الشركة في هذا الشان

وبعد الانتهاء من مناقشة جدول الاعمال توجه السيد رئيس اللجنه بالشكر للسادة الحضور ورفعت الجلسة

**البير سامى عمرو الشبراويشى**

**مقرر اللجنة رئيس اللجنة**